مهارات
Maharat

٢٠٢٥

السياسات العامة الداعمة لحق النساء في الحماية من العنف الإلكتروني

المراسلات الصحافيات نموذجاً

تقرير حول السياسات العامة الداعمة لحق النساء في الحماية من العنف الإلكتروني - المراسلات الصحافيات نموذجاً

اعدت مؤسسة مهارات هذا التقرير في اطار مشروع "مساحة معلومات آمنة لتعزيز مشاركة النساء في المجال العام" الذي تنفذه مهارات بالشراكة مع مدنيات، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة - لبنان - والسفارة الفرنسية في بيروت.

أعد التقرير في مؤسسة مهارات : الدكتور طوني مخايل

فريق مهارات و المساهمون:

رلى مخايل ، المديرة التنفيذية
ليال بهنام ، مديرة البرامج
حبيب عقيقي ، المسؤول الإعلامي
حسين الشريف، صحافي وباحث
جلال يموت، صحافي وباحث

السياسات العامة الداعمة لحق النساء في الحماية من العنف الإلكتروني

المراسلات الصحافيات نموذجاً

تم إعداد هذا التقرير من قبل مؤسسة مهارات، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة - لبنان - والسفارة الفرنسية في بيروت.

© بيروت ٢٠٢٥

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Liberté
Égalité
Fraternité

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مهارات Maharat

قائمة المحتويات:

المقدمة ١

المراسلات الميدانيات والعنف الالكتروني في سياق الحرب على لبنان ٥

تحليل نتائج الاستبيان: العنف الإلكتروني ضد المراسلات الصحافيات اللبنانيات خلال الحرب ٦

التوصيات ١٢

دراسة حالة: مظاهر العنف الإلكتروني ضد المراسلات الصحافيات ١٣

سبل الوقاية والتعامل مع العنف الإلكتروني من قبل المراسلات الصحافيات ١٤

التصدي للعنف الالكتروني في التشريعات: تجارب دولية ومقارنة ١٦

التجارب الدولية في مكافحة العنف الإلكتروني ١٦

تجارب بعض الدول ١٨

تجارب تشريعية في البلدان العربية وتأثيرها على حرية التعبير ١٩

التحديات المرتبطة بحرية التعبير ٢٠

الإطار القانوني للعنف الإلكتروني ضد النساء في لبنان، مع التركيز على حماية الصحافيات ٢١

تعزيز التشريعات المحلية وفقًا للممارسات الدولية ٢٥

توصيات لمكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء في لبنان ٢٦

Photo: © Canva Pro

المقدمة

يتعرض الصحافيون والصحافيات لتحديات كبيرة خلال عملهم الميداني، تشمل العنف والانتهاكات والمضايقات التي تستهدف نشاطهم الإعلامي. **وتلعب الصحافيات دوراً محورياً في هذا السياق**، إذ يشكلن جزءاً كبيراً من المراسلين الميدانيين الذين يتواجدون في قلب الأحداث السياسية والميدانية، حيث يبرز دورهن في الخطوط الأمامية للمواجهة.

لم تكن الحرب الأخيرة على لبنان، التي توسّعت في 23 أيلول 2024، مختلفة عن غيرها من الأحداث، رغم أن التوترات في الجنوب بدأت منذ تشرين الأول 2023، ما دفع العديد من المراسلات إلى التوجه إلى الجنوب لتغطية الحدث. وقد شهدنا **استهدافاً مباشراً للصحافيين**، حيث استشهدت مراسلة قناة الميادين فرح عمر، وأصيبت كريستينا عاصي بجروح بليغة، إلى جانب العديد من الصحافيات والصحافيين الذين تعرضوا للقصف الإسرائيلي على مدار العام الماضي.

وفقاً لمرصد مهارات عن العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP)، **يتصاعد نمط العنف ضد النساء الناشطات في المجال العام** خلال الأوقات الحرجة مثل التظاهرات، الانتخابات، أو الحروب. وفي لبنان، تعمل الصحافيات في بيئة تفتقر إلى منظومة متكاملة للحماية، تعاني من ثغرات قانونية، غياب المحاسبة، وافتقار لآليات واضحة للشكاوى، سواء في الفضاء العام أو الرقمي، ما يساهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.

و**رغم توثيق الانتهاكات والرصد الدوري الذي تقوم به مؤسسة "مهارات"**، والذي يُظهر تعرض الصحافيات للعنف، لم يثن ذلك الصحافيات عن أداء أدوارهن. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الأثر النفسي الذي يتركه العنف عليهن، ما يجعل من الضروري تسليط الضوء على هذه الظاهرة وبحث الحلول المتاحة لمعالجتها عبر تحسين القوانين، تعزيز الممارسات الحمائية، وزيادة التوعية بمخاطر العنف والتمييز ضد المرأة في الحياة العامة.

> ”ان التعرض الشخصي الذي يطاولني على مواقع التواصل الاجتماعي يجعلني غير قادرة على الفصل بين الحياة المهنية والخاصة، ما يترك اثرا نفسيا علي ويسبب لي الغضب والتوتر كل الوقت.“

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

Photo: © Canva Pro

ينطلق هذا التقرير من **استطلاع رأي شمل 21 مراسلة ميدانية** غطّين الحرب في لبنان خلال الفترة المعنية بين 23 أيلول و 21 تشرين الأول 2024، مستندًا إلى الرصد المستمر لحالات العنف الذي يوثقه "مرصد مهارات". يركز التقرير على **دراسة حالات العنف الرقمي** الذي تعرّضت له الصحافيات أثناء الحرب، مُبرزًا التحديات الفريدة التي واجهنها في هذا السياق.

يتناول التقرير **كيفية تعامل الصحافيات مع هذه الاعتداءات الرقمية**، ويستعرض **الإرشادات الدولية والممارسات الفضلى للتصدي للعنف الرقمي** الموجّه ضد النساء الناشطات في المجال العام. كما يسلّط الضوء على تجارب بعض الدول التي نجحت في عكس هذه الإرشادات ضمن قوانينها وممارساتها، بهدف استنباط حلول ممكنة وقابلة للتطبيق في لبنان.

من خلال هذا الطرح، يسعى التقرير إلى **فتح نقاش جاد حول الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين البيئة الرقمية، وضمان أمان أكبر للصحافيات العاملات في هذا المجال الحيوي.**

يشمل التقرير **تحليلاً لحالات العنف الإلكتروني التي تم رصدها خلال الأشهر الماضية**، ويعطي لمحة عن الحملات الرقمية التي استهدفت الصحافيات، مثل حملات التخوين والتحريض على القتل. كما يتناول التقرير تأثير العنف الإلكتروني على المراسلات الصحافيات، سواء من ناحية التأثير على عملهن المهني، حيث يتعرضن للرقابة الذاتية بسبب الخوف من المضايقات، أو من ناحية التأثير النفسي والجسدي الذي يزيد من مستويات التوتر والإرهاق بينهن.

يناقش التقرير **الاستراتيجيات التي تتبعها الصحافيات لمواجهة هذا العنف**، مثل حظر الحسابات المسيئة أو تجاهل الإساءة، ويبرز الحاجة الملحة للتوعية بالقوانين والسياسات التي تحمي الصحافيات من هذا النوع من العنف. في الختام، يتناول التقرير التوصيات اللازمة لتحسين الأمان الرقمي للصحافيات، بما في ذلك تعزيز التشريعات، تطوير أدوات الحماية في منصات التواصل الاجتماعي، وتوفير الدعم النفسي والقانوني للصحافيات المتضررات.

يندرج هذا التقرير في اطار الرصد الإعلامي من منظور جندري للعنف ضد المرآة في السياسة ومنها الناشطات في الحقل العام والمرشحات والصحافيات بهدف رصد وتحليل مختلف أشكال العنف والمعوقات التي تواجهها النساء وعرض الحلول الممكنة التي توازن بين حماية حرية التعبير وحماية المراة من كافة اشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بهدف التأثير على النقاش العام حول المشاركة السياسية للمرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدها.

السياق العام للواقع السياسي والاجتماعي لعمل الصحافيات في لبنان

تعمل المراسلات الصحافيات في لبنان في ظل بيئة سياسية واجتماعية وأمنية معقدة تفرض عليهن تحديات استثنائية. هذه البيئة تتسم بالتشابك بين العوامل السياسية المتقلبة، التركيبة الاجتماعية الحساسة، والتوترات الأمنية، مما يجعل عملهن محفوفًا بالمخاطر. تختلف طبيعة هذه التحديات بناءً على الوسيلة الإعلامية التي تمثلها الصحافيات، إذ تتعرض العاملات في المؤسسات المحلية لضغوط مختلفة بحسب انتماء الوسيلة الاعلامية وتصنيف الجمهور المتتبع لها، خصوصًا عندما تتعلق التغطيات بقضايا سياسية حساسة. اذ ان الجمهور اللبناني يضع المؤسسات الاعلامية في خانات تناسب انتماءاته السياسية ويتابعها على هذا الاساس ويبني مواقفه من الصحافيين العاملين فيها ويكون اما "مع او "ضد". وقد اثبتت الدراسات في لبنان ان الجمهور يدافع عن الاعلام الذي يعتبره متناسبا مع وجهة نظره ويهاجم الوسيلة التي يعتبرها مخالفة لوجهة نظره. هذا الامر يصعب عمل الصحافيين العاملين في لبنان لاسيما الصحافيين الميدانيين.

أحد أبرز الجوانب التي تفرض تحديات إضافية هو أسلوب التغطية الإعلامية. فالصحافيات اللواتي يتبعن أساليب نقدية أو تحليلية يواجهن في كثير من الأحيان عداءً من الجمهور، يتجلى في الانتقادات العلنية أو حتى الهجمات الشخصية.

كما أن المظهر الخارجي للصحافيات، وهو أمر لا صلة له بكفاءتهن المهنية، قد يُستخدم كسلاح للتنمر أو الانتقاد غير المهني. وفي بعض الحالات، يتم استهداف حياتهن الشخصية كوسيلة للضغط عليهن أو التأثير على أدائهن الإعلامي.

ويتخذ العنف الإلكتروني أشكالًا مختلفة تتفاوت بين التحرش الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي والتهديدات المباشرة. يشمل التحرش رسائل غير مرغوب فيها تتضمن تعليقات ذات طابع جنسي أو إساءات تتعلق بالنوع الاجتماعي. أما التهديدات فتأخذ أشكالًا متعددة، من بينها التهديد بالعنف الجسدي أو النفسي، أو الابتزاز بنشر معلومات شخصية حساسة. ومن أخطر الممارسات التي تواجهها الصحافيات نشر معلوماتهن الشخصية دون إذنهن، ما يعرضهن لمخاطر العنف الميداني. إلى جانب ذلك، يتعرضن لحملات التحريض على الكراهية والعنف التي تستهدفهن بناءً على النوع الاجتماعي أو مواقف سياسية، فضلاً عن حملات التضليل التي تسعى لتشويه سمعتهن باستخدام معلومات مضللة.

Photo: © Canva Pro

وفي رصد لحالات العنف الإلكتروني، وثقت مؤسسة "مهارات" منذ تموز 2024 العديد من الاعتداءات الإلكترونية التي طالت المراسلات الصحافيات. تنوعت هذه الحالات بين حملات تخوين واتهامات بالعمالة نتيجة تغطيتهن الإعلامية، ونشر محتوى تحريضي يهدف إلى تأليب الجمهور ضدهن. كما برز العنف ذات الطابع الجنسي كأحد أكثر الأنماط الممنهجة، حيث تُستهدف الصحافيات باستخدام تعليقات أو صور ذات طابع مهين. وتكررت حالات الترهيب والتهويل، حيث استخدمت التهديدات كوسيلة لإسكات الصحافيات ومنعهن من أداء واجباتهن المهنية، وصولاً إلى التحريض الصريح على القتل عبر المنصات الإلكترونية.

يترك هذا العنف الإلكتروني تأثيرات عميقة على الصحافيات، سواء على المستوى المهني أو الشخصي. فعلى الصعيد المهني، يُقيّد العنف الإلكتروني حرية الصحافيات في تناول المواضيع الحساسة والتعبير عن آرائهن، ما يدفع الكثير منهن إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفًا من الاستهداف، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة التغطية الإعلامية. أما على المستوى النفسي والجسدي، فتؤدي التهديدات المستمرة إلى توتر وقلق دائمين. كما يزيد الضغط النفسي من الإرهاق الجسدي، ما يؤثر على أداء الصحافيات ويضعف قدرتهن على تحمل أعباء العمل.

هذه التحديات تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز الحماية القانونية والمهنية للمراسلات الصحافيات، والعمل على خلق بيئة إعلامية أكثر أمانًا، سواء في الواقع أو في العالم الرقمي.

Photo: © Canva Pro

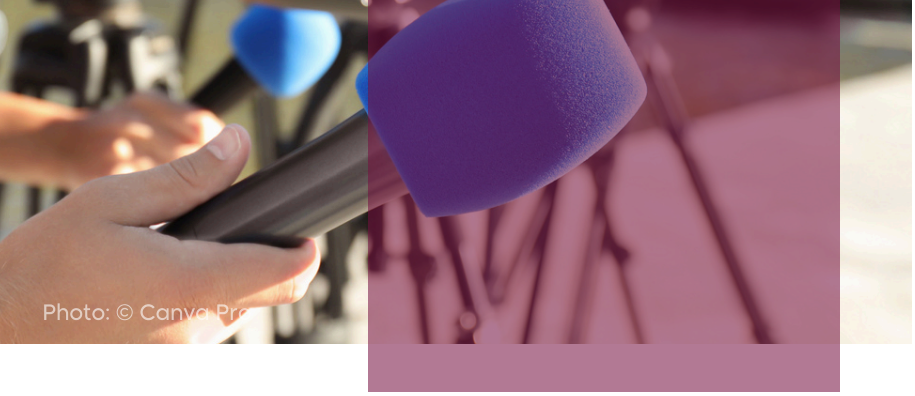

المراسلات الميدانيات والعنف الالكتروني في سياق الحرب على لبنان

ان ظاهرة التعرض للناشطات في الفضاء العام ومنهن الصحافيات كما وثقتها الدراسات السابقة تزيد في اوقات التوترات. لذا سعت مهارات من خلال هذا التقرير الى استطلاع الصحافيات المراسلات اللواتي غطين الحرب اللبنانية حول مدى تعرضهن للعنف الالكتروني وتاثيراته واستراتيجيات مواجهته. وقد اخترنا عينة من المراسلات الميدانيات اللواتي يعملن في مؤسسات اعلامية لبنانية وعربية فضلا عن المراسلات الميدانيات المستقلات اي فريلانسر.

عدد المشاركات: 21 مراسلة ميدانية لبنانية.

٧٢%

تعرضت الصحافيات المراسلات في لبنان خلال تغطية الاحداث الحربية لعنف الكتروني بنسبة 72% وفقا لإستبيان معلومات شمل 21 مراسلة صحافية.

٢٤%

اعتبرت نسبة 24% من المراسلات ان العنف الالكتروني الذي تواجهنه اثر على نشاطهن المهني لاسيما القدرة على نقل المعلومات بحرية.

٣٨%

اعتبرت نسبة 38% من المراسلات الصحافيات انهن يواجهن نوعي العنف الالكتروني السياسي وذات الطابع الجنسي.

٨٦%

من الصحافيات أشرن أن العنف الالكتروني تسبب بإرهاق جسدي لنسبة 19% من المراسلات وتأثيرات نفسية لنسبة 67 % منهن، والتي انقسمت بين تأثيرات خفيفة بنسبة 19% وتأثيرات متوسطة بنسبة 48%.

٦٢%

ان نسبة حوالي 62% من المراسلات الصحافيات التي شملهن الاستطلاع اعتبرت انها ليست على اطلاع على قوانين أو سياسات يمكن أن تساعد الحماية من العنف الالكتروني

٧١%

اعتبرت حوالي نسبة 71% من المراسلات المستطلعات ان تحديث القوانين وتحسين تطبيقها هي من الموارد الاضافية التي تحتاجها للشعور بالامان الرقمي على الانترنت.

٢٤%

اعتبرت نسبة 24% من المراسلات الصحافيات انه يوجد حاجة ملحة لتطوير أدوات وسائل التواصل الاجتماعي لناحية الابلاغ والحظر.

٤٨%

اعتبرت ٤٨٪ من المراسلات ان العنف مرتبط بمنصات محددة واكثرها منصة X

تم رصد عدد من الحسابات التي لديها متابعة وتاثير على منصة X تدار من قبل اشخاص اخفوا هويتهم الحقيقية وتعمدوا التهويل على الصحافيات عبر رصد كل ما يقلنه خلال التغطيات وقاموا بنشر مقتطفات منها ووضعها خارج السياق وإطلاق العنان للتعليقات المسيئة.

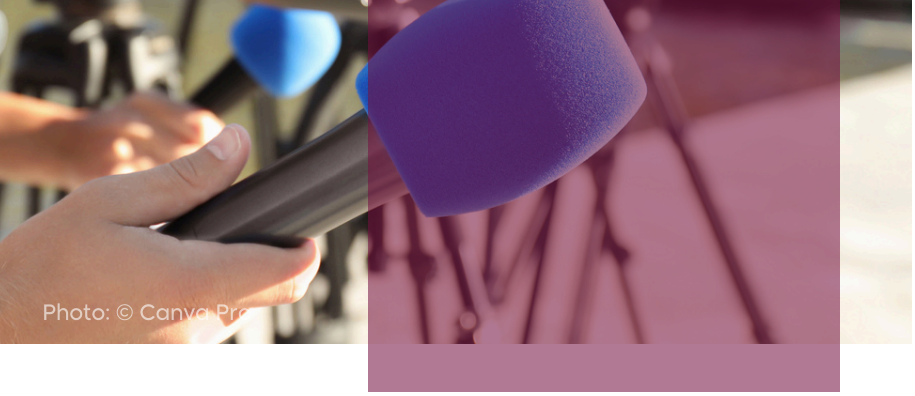

تحليل نتائج الاستبيان: العنف الإلكتروني ضد المراسلات الصحافيات اللبنانيات خلال الحرب

1. الاستخدام المكثف لمنصات التواصل الاجتماعي وأثره

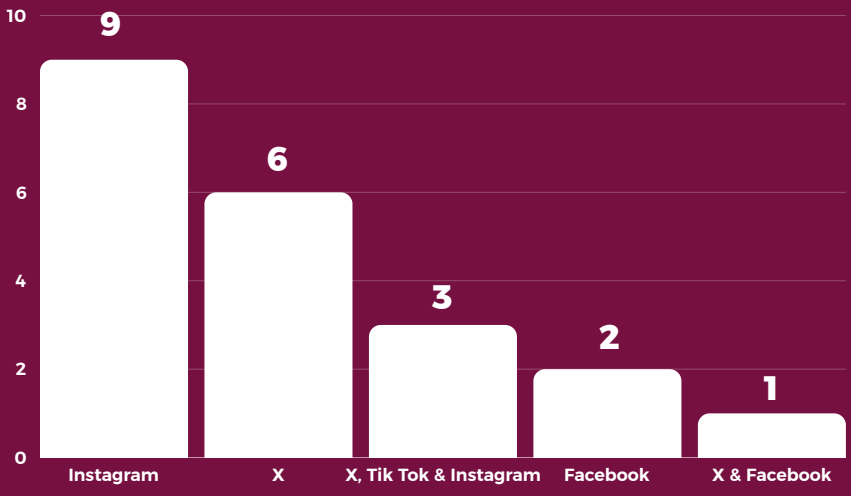

توزيع منصات التواصل الاجتماعي الاكثر استخداما من المراسلين الصحافيين

عينة من 21 استبيان معلومات

أظهرت النتائج أن إنستغرام هو المنصة الأكثر استخداماً من قبل المراسلات الصحافيات، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة المنصة التي تتيح مرونة في نشر الصور والفيديوهات، ما يجعلها أداة فعالة في توصيل الأخبار والتفاعل مع الجمهور.

تُظهر المنصة نمطاً واضحاً من الاستخدام العالي بين الصحافيات، وهو ما يعكس طبيعة النقاشات السياسية والمجتمعية التي تُجرى على المنصة، خاصة في الأزمات والحروب. هذا التفاعل المكثف مع جمهور متنوع يزيد من فرص التعرض للهجمات اللفظية والتنمر الإلكتروني.

رغم أنه لا يُعتبر المنصة الرئيسية، إلا أنه يظل مصدراً للعنف، ربما بسبب ميزة التعليقات المفتوحة والمجموعات العامة التي تتيح للمستخدمين التعبير عن آرائهم بطريقة مباشرة.

طبيعة المنصة التي تركز على المحتوى الترفيهي قد تكون السبب وراء قلة استخدامها من قبل المراسلات، حيث لا توفر بيئة ملائمة لنشر الأخبار أو مناقشة القضايا الجادة، ما يقلل بالتالي من فرص التعرض للعنف الإلكتروني عليها.

2. العنف الإلكتروني: ظاهرة واسعة الانتشار

التعرض للعنف الإلكتروني

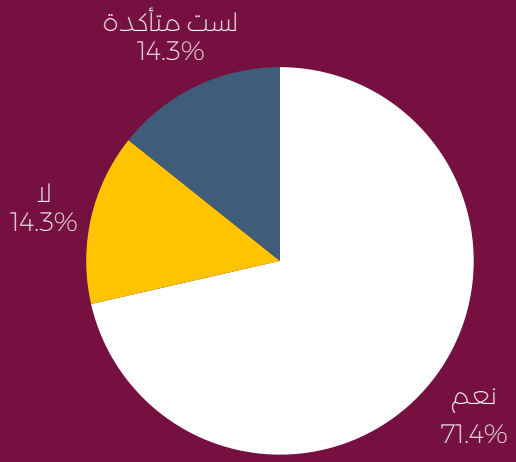

تعرض الصحافيات المراسلات للعنف الالكتروني

عينة من 21 استبيان معلومات

نسبة مرتفعة من الصحافيات يتعرضن للعنف:

- أشارت حوالي 72% من المشاركات إلى تعرضهن للعنف الإلكتروني، ما يكشف عن مدى انتشار الظاهرة وتأثيرها الكبير على المراسلات. هذه النسبة تبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الحماية على المنصات الرقمية.

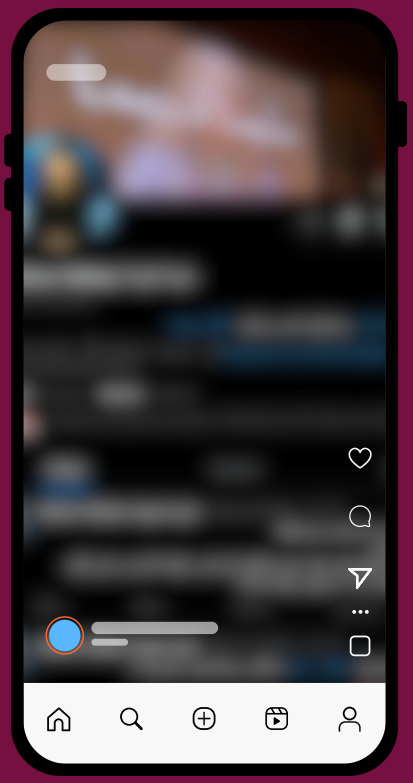

تم رصد منشور تضمن تهويلا على احدى الصحافيات استدرج حوالي 172 تعليقا يتضمن اساءة وعنف ذات طابع جنسي.

3. منصات معينة مصدراً رئيسياً للعنف

المنصات المرتبطة بالعنف الإلكتروني

العنف المرتبط بمنصات محددة
عينة من 21 استبيان معلومات

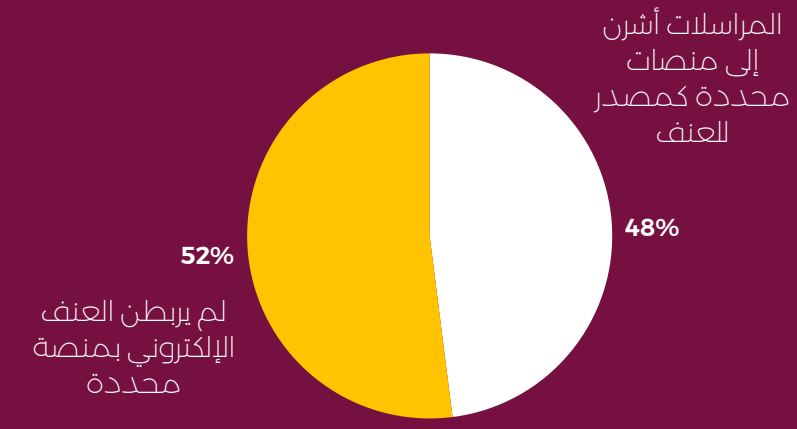

العنف المرتبط بمنصات محددة
عينة من 21 استبيان معلومات

- **X (تويتر سابقاً):**

باعتبارها المنصة التي يجري عليها الكثير من النقاش السياسي وطريقة تتبع الجمهور تعتمد على "hashtag" و"trend" والمحتوى المفتوح للجمهور ما يسهم في جعلها بيئة خصبة للهجمات الإلكترونية.

- **فيسبوك وإنستغرام:**

تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة كمصادر رئيسية للعنف، ربما بسبب ميزة التفاعل المفتوح في التعليقات والمنشورات، مما يسمح للمعتدين بالتعبير عن آرائهم المسيئة بسهولة.

- **عدم ارتباط العنف بمنصة محددة:**

عدم ربط العنف بمنصة معينة في 52% من الحالات يشير إلى أن المشكلة لا تقتصر على منصة واحدة بل تعكس سلوكاً عاماً للمستخدمين على مختلف المنصات.

4. دوافع العنف: سياسية وجندرية
دوافع العنف الإلكتروني

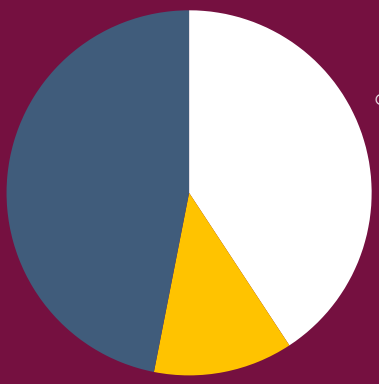

منطلقات العنف الالكتروني الذي تواجهه المراسلات الصحافيات
عينة من 21 استبيان معلومات

- **الدوافع السياسية الأكثر شيوعاً:**

يُعزى 33% من العنف إلى دوافع سياسية، مما يعكس حساسية عمل الصحافيات اللواتي يعملن في بيئة سياسية متوترة. هذا النوع من العنف يعكس محاولات لإسكاتهن أو الحد من تأثيرهن في إيصال الحقائق.

- **العنف الجندري:**

أشارت 10% من المراسلات إلى أن العنف الذي يواجهنه ينبع من كونه موجهاً ضدهن كنساء، مما يبرز قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) كواحدة من العقبات الرئيسية أمام تحقيق بيئة رقمية آمنة للنساء.

- **الدوافع المختلطة:**

تعاني 38% من الصحافيات من مزيج من العنف السياسي وذات الطابع الجندري، مما يشير إلى تداخل القضايا السياسية مع التمييز الجندري، ويجعل العنف الإلكتروني أكثر تعقيداً وتأثيراً.

5. التأثير على العمل المهني والصحة النفسية
دوافع العنف الإلكتروني

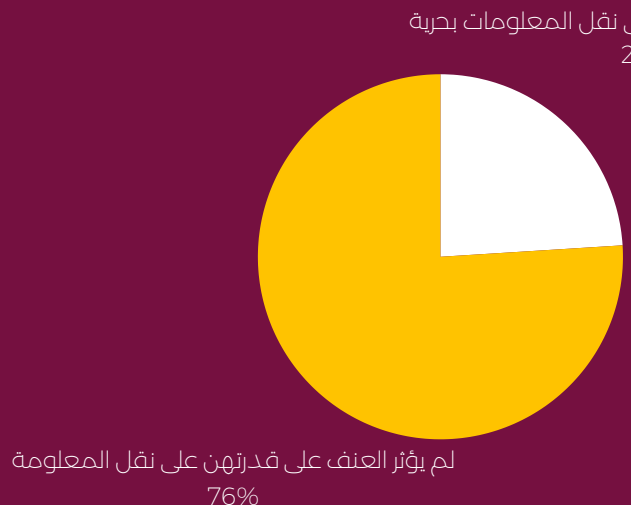

العنف الالكتروني و التأثير على العمل المهني
عينة من 21 استبيان معلومات

- **التأثير المهني:**

أفادت 24% من المراسلات بأن العنف الإلكتروني حد من حريتهن في نقل المعلومات، مما يعني أن العنف لا يقتصر على الإساءة الشخصية بل يمتد إلى تقويض حرية الإعلام.

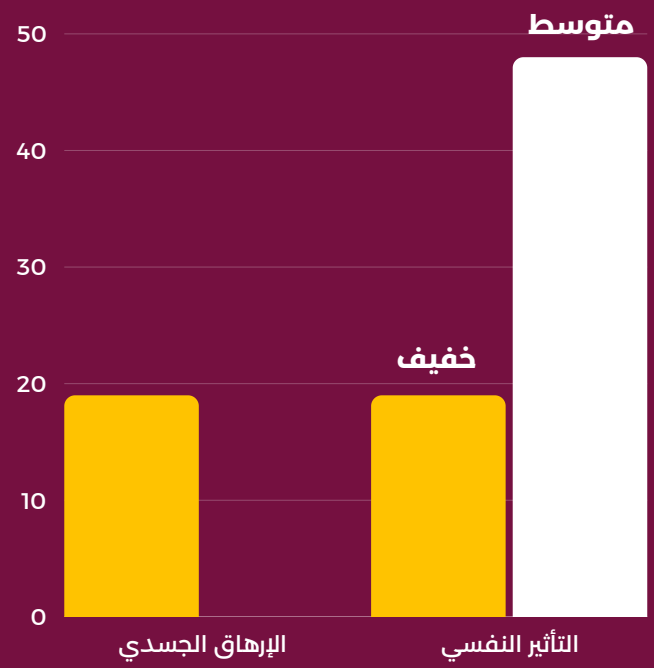

العنف الالكتروني و التأثير الجسدي والنفسي
عينة من 21 استبيان معلومات

- **التأثير النفسي والجسدي:**

النتائج أظهرت أن 67% من المراسلات يعانين من تأثير نفسي يتراوح بين الخفيف والمتوسط، فيما أبلغت 19% عن معاناتهن من إرهاق جسدي. هذه الأرقام تؤكد أن العنف الإلكتروني لا يُنظر إليه فقط على أنه مشكلة مهنية بل أزمة تؤثر على الصحة العامة.

6. استراتيجيات التعامل مع العنف

استراتيجيات التعامل مع العنف الإلكتروني

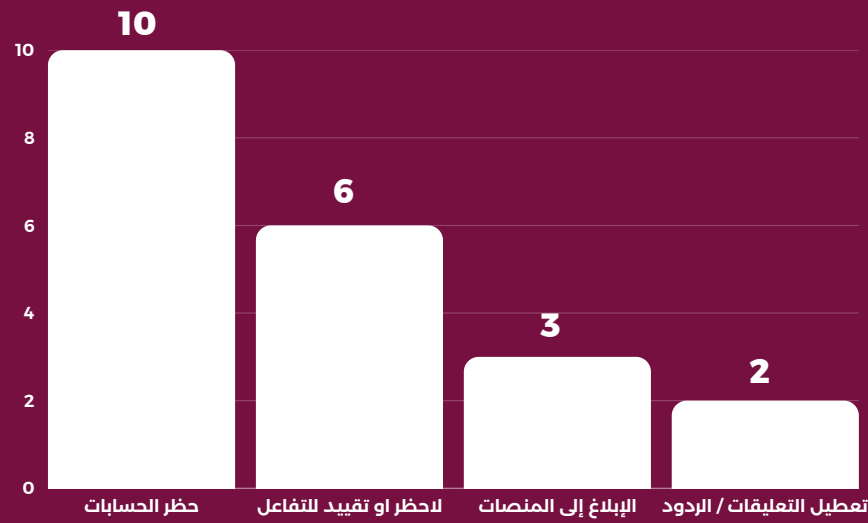

استراتيجيات التعامل مع العنف الإلكتروني
عينة من 21 استبيان معلومات

الاستراتيجيات الفردية:

- أظهرت النتائج أن التجاهل هو الأسلوب الأكثر شيوعاً (95%)، مما يعكس غياب استراتيجيات حماية فعالة وشعور الصحافيات بالعجز عن التصدي للمشكلة.
- أدوات الحظر والإبلاغ: ظهر استخدام محدود لأدوات الحظر (48%) والإبلاغ (14%)، مما قد يُفسر على أنه نقص في الثقة بفعالية هذه الأدوات.

7- ضعف الوعي بالقوانين:

٦٢%

- **الاطلاع على السياسات والقوانين:**
62% من المراسلات غير مطلعات على القوانين والسياسات الخاصة بحمايتهن من العنف الإلكتروني.

8. الاحتياجات لتعزيز الأمان الرقمي
الاحتياجات لتعزيز السلامة الرقمية

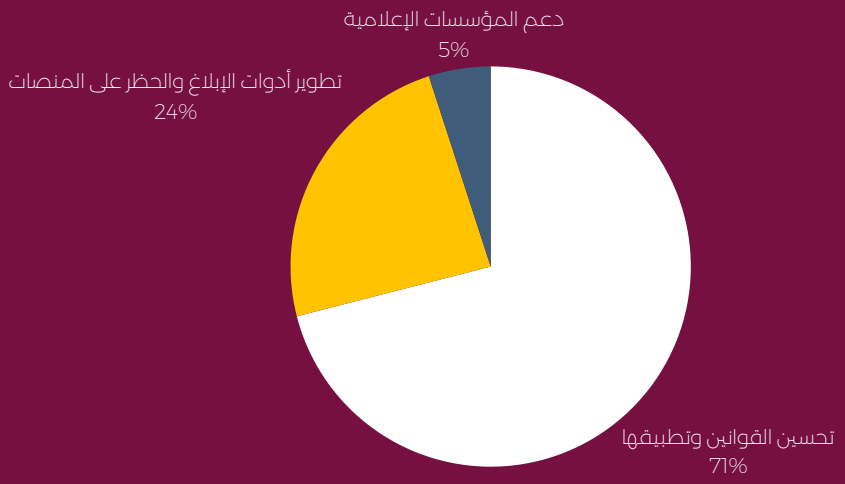

الاحتياجات لتعزيز السلامة الرقمية
عينة من 21 استبيان معلومات

تحسين القوانين وتطبيقها:

- اعتبرت الغالبية (71%) أن تحديث القوانين وتطبيقها بفعالية يمثل أولوية أساسية لتعزيز الأمان الرقمي.

تطوير ادوات تبليغ واليات المنصات:

- أشارت 24% إلى أهمية تحسين أدوات الإبلاغ والحظر، مما يبرز دور المنصات الرقمية في حماية المستخدمين.

دعم المؤسسات الإعلامية:

- على الرغم من أن 5% فقط أشرن إلى أهمية دعم المؤسسات الإعلامية، إلا أن هذا الدعم يمثل عاملاً رئيسياً في تعزيز شعور الصحافيات بالأمان الرقمي.

وفي الخلاصة تُظهر النتائج أن العنف الإلكتروني ضد المراسلات الصحافيات في لبنان يشكل تهديداً متزايداً يتداخل مع الأبعاد السياسية والجندرية. ويؤثر هذا العنف ليس فقط على الصحة النفسية والجسدية للمراسلات، بل يمتد ليشمل قدرتهن على أداء عملهن بحرية وأمان.
الاستراتيجيات الحالية للتعامل مع العنف، التي تعتمد بشكل أساسي على التجاهل أو الأدوات البسيطة، غير كافية في مواجهة هذه المشكلة، مما يتطلب جهوداً أكبر لتحسين القوانين، تطوير أدوات الحماية على المنصات، التثقيف القانوني، وزيادة الدعم المؤسسي والصحافي.

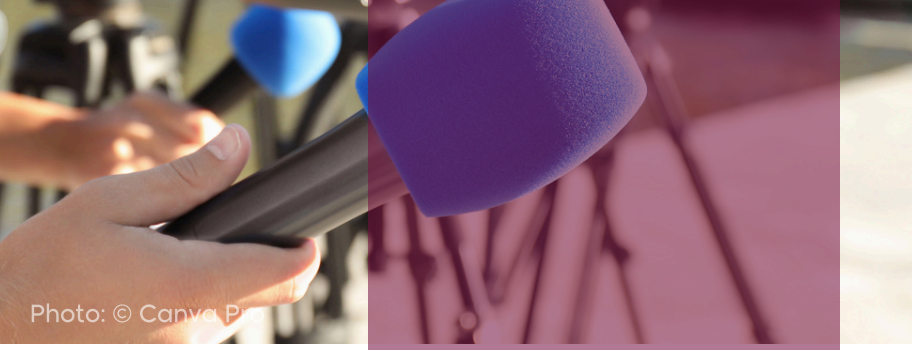

التوصيات كما حددتها المراسلات الصحافيات في الاستبيان

١- الدعوة لتحسين القوانين والسياسات:

- العمل على تحديث القوانين لمواجهة العنف الإلكتروني، مع التركيز على تضمين منظور النوع الاجتماعي.
- ضمان تنفيذ القوانين القائمة بفعالية ومحاسبة المعتدين.

٢- مساءلة منصات التواصل الاجتماعي:

- التعاون مع المنصات لتطوير أدوات أكثر كفاءة للإبلاغ وحظر الحسابات المسيئة.
- توفير آليات استجابة سريعة لشكاوى المراسلات الصحافيات.

٣- دعم المؤسسات الإعلامية:

- تشجيع المؤسسات الإعلامية على تطبيق سياسات داخلية تدعم المراسلات اللواتي يتعرضن للعنف الإلكتروني.
- توفير الدعم القانوني والخدمات النفسية للمراسلات.

٤- التدريب والتوعية:

- تنظيم ورش عمل حول السلامة الرقمية والاستراتيجيات الوقائية للمراسلات الصحافيات.
- تعزيز الوعي بالقوانين وآليات الإبلاغ المتاحة.

٥- بناء شبكات دعم:

- إنشاء شبكات دعم بين الصحافيات لتبادل الخبرات والاستراتيجيات.
- إطلاق حملات توعوية للتصدي لوصمة الحديث عن العنف الإلكتروني ضد الصحافيات.

٢ دراسة حالة: مظاهر العنف الإلكتروني ضد المراسلات الصحافيات

سجل مرصد مهارات حملات عنف ضد صحافيات ومراسلات كن ناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي كما تم رصد استجابة الصحافيات للعنف على مواقع التواصل الاجتماعي. واتسم العنف بنمط موحد يمكن وضعه ضمن الخانات التالية:

١- حملات التخوين ووصمة العمالة:

- تعرضت بعض المراسلات الصحافيات لحملات تخوين واتهام بالعمالة لاسرائيل بسب عملهن الإعلامي. وكانت هذه الهجمات مستمرة على مواقع التواصل الاجتماعي حتى اصبحت بعض المراسلات هدفا دائما للعنف وعند كل اشارة للعمالة يتم زج اسمهن وتحميلهن مسؤولية سقوط ضحايا من المدنيين.

٢- التضليل والتحريض على الكراهية والعنف:

- تم استغلال تواجد المراسلات في مناطق ضربات إسرائيلية للترويج بأنهن كن يعلمن مسبقا عن الغارات، مما جعلهن هدفًا للعنف الإلكتروني وزاد من حدة الخطاب الموجه اليهن مما ادى الى مضايقات جسدية وتكسير معدات التصوير أثناء تغطيات ميدانية. وفي بعض الاحيان ادى الى منعهن من دخول مناطق معينة.

٣- العنف ذات الطابع الجنسي:

- تم نشر تعليقات جنسية مسيئة وتحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي ضد بعض المراسلات تضمنت دعوات للاغتصاب وشتائم ذات بعد جنسي.

٤- الترهيب والتحريض على القتل:

- وصل العنف الإلكتروني إلى حد التحريض على قتل الصحافيات. في بعض الحالات، تم تحريض المتابعين على "هدر دم" الصحافيات بسبب عملهن الإعلامي، مما يزيد من خطر تعرضهن للهجوم في الواقع.

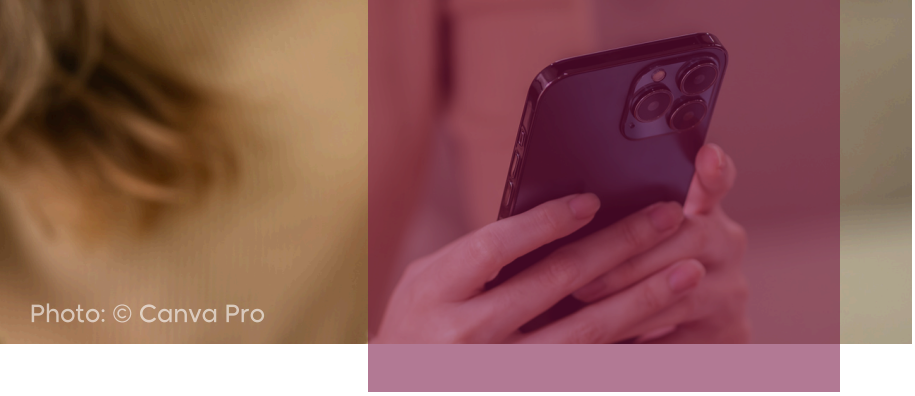

Photo: © Canva Pro

سبل الوقاية والتعامل مع العنف الإلكتروني من قبل المراسلات الصحافيات

١

الرد على حملات العنف:

تعاملت بعض الصحافيات مع حملات العنف الإلكتروني عبر الرد المباشر على الاتهامات الكاذبة والتضليل، محاولة لتهدئة الجمهور وتوضيح الحقائق.

"هذه الحملات تشعرني بالارباك. وهناك الحاجة الدائمة للتبرير وتقديم الايضاحات"

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

٢

الرقابة الذاتية:

بسبب شدة الحملات الإعلامية الموجهة ضدهن، مارست بعض الصحافيات رقابة ذاتية في تغطياتهن الصحافية، حيث تجنبن الخوض في تفاصيل قد تثير المزيد من الحملات العنفية ضدهن.

"تشكل الحملات العنفية نوعاً من الضغط وتجعلني اعيد التفكير قبل التعبير عن الرأي في مواضيع معينة"

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

٣

تقييد التعليقات:

استخدمت بعض الصحافيات ميزات منصات التواصل لتقييد إمكانية التعليق على منشوراتها، بهدف الحد من الهجوم الإلكتروني.

"أتجاهل الإساءة، او عمل على الحد من التفاعلات (مثل حظر أو تقييد المستخدمين)، حذف أو اتجنب المنشورات المثيرة للجدل"

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

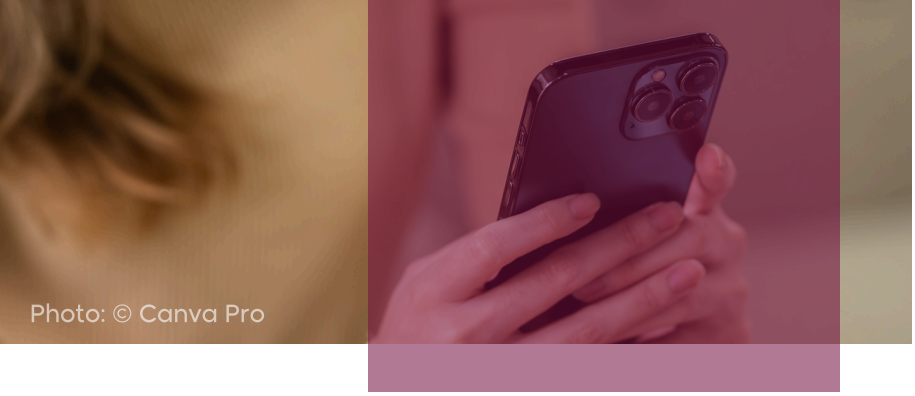
Photo: © Canva Pro

سبل الوقاية والتعامل مع العنف الإلكتروني من قبل المراسلات الصحافيات

٤

تجاهل التعليقات:

استخدمت بعض الصحافيات أسلوب تجاهل التعليقات كإستراتيجية لمواجهة العنف الإلكتروني، مما يساعدهن على تقليل العنف الإلكتروني والتركيز على عملهن الصحافي.

"ان العنف الاكتروني يؤدي إلى القلق والتشتيت الذهني ويضعف القدرة على التركيز في العمل، لكنني أتجاهل التعليقات لأحافظ على تركيزي ومواصلة عملي بفعالية."

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

٥

الدعم النفسي:

كان لافتا رسائل الدعم للمراسلات اللواتي كن يتعرضن للعنف الالكتروني من الزملاء في المهنة والمتابعين، وهذا يخفف أثر العنف الإلكتروني النفسي الذي يتعرضن له.

"طبعا العنف الاكتروني مزعج وله تأثير نفسي كبير، ولكن دعم الزملاء والعائلة يخفف من هذا التاثير."

اجابة صحافية في استطلاع مهارات حول تجارب الصحافيات مع العنف الالكتروني

تشكل هذه التجارب نموذجًا مهمًا للعنف الإلكتروني ضد النساء في مجال الصحافة. اذ يتعرضن لعنف متعدد الأبعاد يمتد من التخوين والتحريض إلى الاعتداءات الجسدية والتشويه الإلكتروني. من الأهمية بمكان توفير سبل الوقاية والحماية، وكيفية التعامل بشكل استراتيجي مع حملات العنف الممنهجة وتوفير بيئة داعمة لهن لاستمرارهن في عملهن.

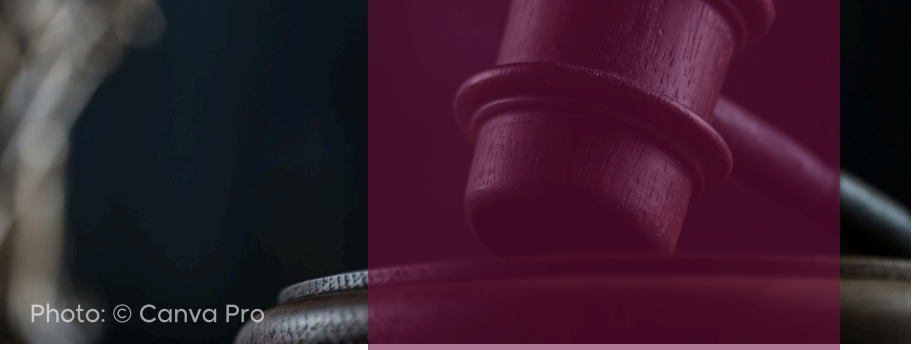
Photo: © Canva Pro

٣ التصدي للعنف الالكتروني في التشريعات: تجارب دولية ومقارنة

في مواجهة تزايد العنف الإلكتروني، خصوصًا ضد النساء والصحافيات، بدأت الدول بتطوير تشريعات تهدف إلى تجريم هذا النوع من الجرائم وحماية الضحايا، بما يضمن التوازن بين مكافحة الإساءة وضمان الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير. وتعكس التجارب الدولية تنوعًا في الأساليب القانونية والتشريعية لمعالجة هذه الظاهرة بما يتناسب مع السياقات الثقافية والاجتماعية لكل دولة.

التجارب الدولية في مكافحة العنف الإلكتروني

على مستوى هيئات الامم المتحدة واجهزتها ووكالاتها

- اعتبرت القررات الدولية ان التصدي للعنف الموجه ضد المرأة يعتبر جزءا من مكافحة جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

ساهمت توصية الأمم المتحدة العامة رقم 35 لعام 2017 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، في تعزيز الإطار المفاهيمي والتشريعي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. حيث دعت التوصية إلى الاعتراف بأشكال العنف الرقمي كامتداد للعنف الجنساني التقليدي، وشددت على ضرورة اتخاذ تدابير قانونية فعالة لحماية النساء والفتيات من كافة أشكال الإساءة على الإنترنت.
إضافةً إلى ذلك، جاءت توصيات المقررة الخاصة بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه لعام 2018، والتي ركزت على العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات في بيئة الإنترنت، لتضع منظورًا حقوقيًا دوليًا يسهم في توجيه السياسات الوطنية. فقد أبرزت هذه التوصيات أهمية معالجة هذا النوع من العنف ضمن إطار شامل لحقوق الإنسان، مشددة على ضرورة:

- تطوير تشريعات وطنية شاملة: تتماشى مع الالتزامات الدولية وتحمي النساء من التهديدات الرقمية مثل التحرش والابتزاز والتشهير.
- تعزيز الشراكة مع شركات التكنولوجيا: لضمان التزام المنصات الرقمية بتوفير آليات لرصد وحذف المحتوى المسيء، وحماية خصوصية النساء.
- إدماج العنف الإلكتروني في تقارير حقوق الإنسان الوطنية: لضمان تتبع التقدم المحرز في القضاء على هذا النوع من العنف.

تؤكد هذه الأطر على أهمية الجمع بين الأدوات التشريعية وآليات الحماية العملية لخلق بيئة رقمية آمنة ومستدامة، مع ضمان أن تكون تلك الجهود منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

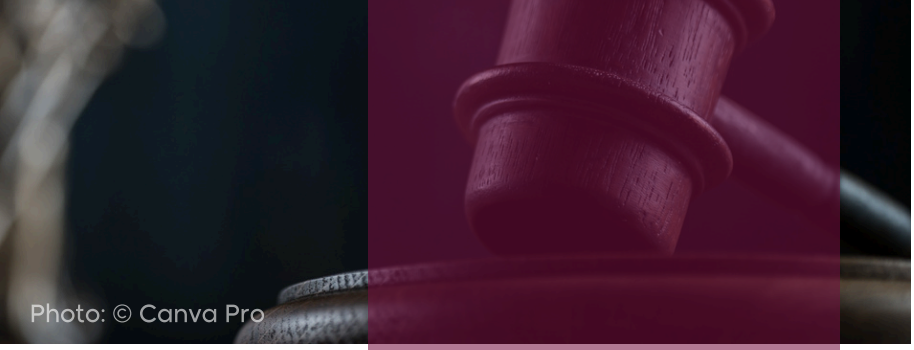
Photo: © Canva Pro

التجارب الدولية في مكافحة العنف الإلكتروني

الاتحاد الأوروبي:

تُعد الأطر القانونية التي أقرها الاتحاد الأوروبي مرجعًا هامًا في مكافحة العنف الإلكتروني ضد الصحافيات والناشطات، حيث توفر آليات حماية ودعم فعّالة. ومن أبرز هذه الأطر:

- التوجيه بشأن حقوق الضحايا (Victims' Rights Directive): يضمن هذا التوجيه حقوقًا واسعة للضحايا، بما في ذلك الدعم القانوني والنفسي، وحمايتهم من المزيد من الاعتداءات. يسهم هذا الإطار في تعزيز الثقة لدى الصحافيات والناشطات، مما يمكنهن من الإبلاغ عن العنف الإلكتروني دون خوف من التبعات.
- اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): تُعد واحدة من أقوى الأدوات القانونية في العالم لحماية البيانات الشخصية. تُعالج هذه اللائحة إساءة استخدام البيانات الشخصية، بما في ذلك مشاركة البيانات الخاصة بدون إذن، وهو أحد أشكال العنف الإلكتروني الشائعة ضد الصحافيات. تفرض اللائحة عقوبات صارمة على المخالفين، مما يردع الجهات الفاعلة ويعزز الأمان الرقمي.
- استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للأمان الرقمي: تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز الوعي بالمخاطر الرقمية وتوفير الأدوات اللازمة للأفراد والمنظمات لمكافحة العنف الإلكتروني. كما تدعم مبادرات تدريبية للصحافيات والناشطات على كيفية تأمين بياناتهن وحماية خصوصيتهن.

تُمثل هذه الأطر خطوة رائدة في التصدي للعنف الإلكتروني، حيث تقدم نهجًا متكاملًا يجمع بين الحماية القانونية، والدعم النفسي، وضمان الخصوصية الرقمية، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في سياق حماية الصحافيات والناشطات عالميًا.

تجارب بعض الدول

- تركز دول مثل **فرنسا وألمانيا** على تجريم خطاب الكراهية عبر الإنترنت.

- تعتمد **الولايات المتحدة** على قوانين فردية لكل ولاية، إضافة إلى قوانين فيدرالية مثل قانون الجرائم الإلكترونية الذي يعاقب على الابتزاز، التهديدات، ونشر المعلومات الشخصية دون إذن. كما يوفر قانون Violence Against Women Act دعمًا خاصًا للنساء ضحايا الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التحرش والابتزاز.

- في **أستراليا**، تُشرف هيئة السلامة الإلكترونية (eSafety Commissioner) على حماية الأفراد من الإساءة الإلكترونية، بما يشمل أوامر بإزالة المحتويات المؤذية.

تجارب تشريعية في البلدان العربية وتأثيرها على حرية التعبير

في مواجهة تزايد العنف الإلكتروني، خصوصًا ضد النساء والصحافيات، بدأت الدول بتطوير تشريعات تهدف إلى تجريم هذا النوع من الجرائم وحماية الضحايا، بما يضمن التوازن بين مكافحة الإساءة وضمان الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير. وتعكس التجارب الدولية تنوعًا في الأساليب القانونية والتشريعية لمعالجة هذه الظاهرة بما يتناسب مع السياقات الثقافية والاجتماعية لكل دولة.

- **تونس**: يُعد القانون الأساسي رقم 58 لسنة 2017 من أبرز القوانين الرائدة في المنطقة العربية، حيث خصص إطارًا تشريعيًا شاملًا للقضاء على العنف ضد المرأة. يهدف القانون إلى الوقاية من جميع أشكال العنف، وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم، مع توفير الحماية اللازمة للضحايا. ومن بين أحكامه، فرض عقوبات جزائية على كل من يضايق امرأة في "فضاء عمومي"، ما يعكس التزامًا واضحًا بمكافحة التحرش. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام مصطلحات فضفاضة مثل "مضايقة" إلى تقييد بعض أشكال التعبير إذا لم تُضبط التعريفات بشكل دقيق.

- **المغرب**: شهدت المغرب تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال عبر إقرار القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2018. يتضمن القانون عقوبات خاصة بحق مرتكبي جرائم التشهير والإساءة اللفظية الموجهة ضد المرأة بسبب جنسها، وتصل الغرامات إلى 120,000 درهم مغربي (حوالي 11,000 دولار أمريكي). ومع ذلك، فإن تجريم التشهير أو الإساءة اللفظية قد يُستغل أحيانًا كذريعة للحد من الانتقاد المشروع أو تكميم أصوات معارضة تحت ذريعة تطبيق القانون المتعلق حماية المرأة.

- **وكالات متخصصة**: أنشأت دول مثل الأردن، تونس، والمغرب وكالات متخصصة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الإلكتروني. تهدف هذه الوكالات إلى تقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا، وزيادة الوعي بمخاطر العنف الرقمي، وتعزيز دور المؤسسات في حماية النساء والفتيات في العالم الافتراضي. ورغم ذلك، فإن هذه الوكالات تعمل غالبًا في بيئات تشريعية وحقوقية مقيدة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرتها على الموازنة بين الحماية وضمان حرية التعبير.

Photo: © Canva Pro

التحديات المرتبطة بحرية التعبير

رغم أهمية مكافحة العنف الإلكتروني، إلا أن التشريعات الجديدة قد تُستغل في الدول ذات الأنظمة المقيدة لحرية التعبير، حيث يتم أحيانًا توظيف القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بشكل تعسفي ضد الصحافيين والنشطاء، بما في ذلك الصحافيات والناشطات.

- ضعف الحماية القانونية: في العديد من البلدان العربية، تفتقر منظومة حماية حرية التعبير إلى الضمانات الكافية، مما يجعل التشريعات المتعلقة بالعنف الإلكتروني عرضة للاستخدام في التضييق على الآراء الناقدة أو المعبرة عن قضايا حساسة.

- خطر الرقابة المفرطة: قد تؤدي القوانين ذات الصياغة الفضفاضة إلى تقييد مساحة النقاش المفتوح على الإنترنت، مما يهدد بتعزيز الرقابة المفرطة وتقويض الحريات الرقمية.

ينبغي أن تتضمن التشريعات المتعلقة بالعنف الإلكتروني ضد النساء في الدول العربية ضمانات واضحة تمنع إساءة استخدامها ضد حرية التعبير. كما ينبغي أن تكون الجهود لحماية النساء والفتيات متوازنة مع الالتزام بحماية الحقوق الأساسية الأخرى، بما في ذلك الحق في التعبير عن الرأي والحق في الخصوصية، لضمان بيئة رقمية آمنة وحرة للجميع.

الإطار القانوني للعنف الإلكتروني ضد النساء في لبنان، مع التركيز على حماية الصحافيات

١- الاطار القانوني للعنف الالكتروني

رغم الجهود التشريعية في لبنان لمعالجة قضايا العنف الإلكتروني، تبقى الأطر القانونية القائمة غير مكتملة وغير فعالة في توفير حماية شاملة للنساء، خصوصًا الصحافيات والناشطات اللواتي يواجهن تحديات خاصة في الفضاء الرقمي.

قانون المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية لعام 2018

يضع هذا القانون أسسًا عامة لحماية البيانات الشخصية، لكنه لا يتضمن أحكامًا واضحة لمعالجة العنف الإلكتروني ضد النساء أو تقديم الدعم للضحايا. كما أن حماية البيانات التي يجمعها القطاعان العام والخاص تبقى محدودة، مع غياب آليات قوية لضمان سرية الاتصالات وبيانات النساء المستخدمة في الإساءة.

قانون العقوبات اللبناني لعام 1943 (المعدل)

يتناول مجموعة من الجرائم التي تنطبق في الفضاء الرقمي مثل التهديد، الابتزاز، التشهير والاساءة من خلال التعبير. ومع ذلك، فإن هذه النصوص غالبًا ما تفتقر إلى التعريف الدقيق للعنف الإلكتروني أو التدابير اللازمة للتصدي له.

التحرش الجنسي الإلكتروني وتأهيل الضحايا

قانون تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه لعام 2020 يتيح للنساء، بما في ذلك الصحافيات، التقدم بدعاوى ضد التحرش الإلكتروني إذا ثبت:

- تكرار السلوك.
- طبيعته الجنسية وانتهاكه للخصوصية أو المشاعر.
- رغم ذلك، يواجه الضحايا تحديات مثل غياب مسارات قانونية ميسّرة، وطول الإجراءات، وإمكانية التعرض لممارسات تمييزية.

٢. حماية الصحافيات في الفضاء الرقمي

رغم أهمية النصوص القانونية العامة، تواجه الصحافيات تحديات خاصة أبرزها:

التهديدات والابتزاز: قانون العقوبات يعاقب على التهديد أو الابتزاز الإلكتروني، لكن ضعف آليات إنفاذ القانون يجعل الردع محدودًا.

التشهير والإساءة: يتم تعريف التشهير كأي نسبة فعل ينال من الشرف، ويعاقب عليه القانون بالغرامة أو السجن. لكن قلما تلجأ النساء للدعاوى القضائية في قضايا العنف الالكتروني.

كيف تقدم الصحافيات شكوى على خلفية عنف الكتروني؟

خصائص دعوى الاساءة الالكترونية من منظار العنف ضد المراة:

1.
ان يوجه شخصا اتهاما لإحدى النساء الناشطات في الحقل العام او المدني او الصحافيات مثل الاتهام بالعمالة للعدو.

2.

او يوجه شخص اساءة الى المراة الناشطة تتضمن سباً وشتماً وتعابير تنم عن الازدراء والتحقير وتشمل التعابير الجنسانية او الجنسية.

3.

تقام الدعوى بصفة شخصية ضد شخص المعتدي

4.
تقدم الدعوى امام النيابة العامة القضائية ويمكن تقديمها شخصياً دون الحاجة لتوكيل محام

5.
تحال القضية الى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية للإستماع الى الفريقين. ويمكن احالتها الى جهاز امني آخر مثل المباحث الجنائية في قضايا التحريض على الكراهية والعنف.

6

في حال كانت هوية الشخص المسيء الكترونيا غير معروفة لإستخدامه اسما مستعارا والتخفي من خلال حساب الكتروني مجهول هوية صاحبه الاساسية، على الجهاز الامني ان يتحقق من هوية الشخص المجهول بكل السبل القانونية لكشف هويته. وفي حال عدم كشف هويته لصعوبات تقنية تتعلق بالحماية التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي للحسابات الشخصية، تترك الدعوى قيد التحقيق او تحفظ لعدم التمكن من تحديد هوية الشخص المعتدي.

7

ينظم عناصر المكتب المولجين بالتحقيق محضرا بالتحقيق ويخابر قاضي النيابة العامة لإتخاذ الاجراء القضائي القانوني المناسب.

8

إذا وجد قاضي النيابة العامة أن الجريمة من نوع تستلزم التوسع في التحقيق فيدعي بها أمام قاضي التحقيق. وإذا وجد التحقيق كافياً فيدعي بها أمام القاضي المنفرد المختص في حالة الجنحة.

9

يمكن للمراة المدعية ان تحضر بصفة مدعية امام القاضي الجزائي دون توكيل محام.

10

ان الحكم على المدعى عليه بجرائم التشهير والاساءة الالكترونية العلنية يعاقب عليه بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة الجزائية، او باحدى العقوبتين.

11

للقاضي أن يعفي الفريقين أو أحدهما من العقوبة إذا كان المعتدى عليه قد تسبب بالقدح بعمل غير محق أو كان القدح متبادلاً.

12

ان اعتماد سبيل المقاضاة بحق كل شخص يسيء للمراة الكترونيا يتحول الى عبء عليها في حال كانت ناشطة في الحقل العام او مدافعة عن حقوق الانسان او تعمل في مجال الاعلام كالمراسلات الصحافيات وذلك لأمكانية تعرضها اليومي لمثل هذه الجرائم من خلال حسابات معروفة او مجهولة.

يمكن للمؤسسة الاعلامية ان ترفع دعوى موازية للدعوى المقدمة من المراسلة/الصحافية في حال المدايقات التي تعرضت لها تتعلق بعملها في المؤسسة وانتمائها لها

٣. الموجبات القانونية على المنصات الرقمية

- يلزم القانون اللبناني مقدمي الخدمات التقنية بإزالة المحتوى غير المشروع، لكن العقوبات المنصوص عليها (حبس 3-6 أشهر وغرامة تصل إلى 50 مليون ليرة لبنانية) غير فعالة في إلزام الشركات العالمية بالامتثال.

٤. نقاط ضعف النظام القانوني اللبناني

- غياب الحماية الشاملة: لا توجد نصوص قانونية متخصصة لحماية النساء من العنف الإلكتروني في جميع أشكاله.
- الإجراءات القضائية التقليدية: المسار القضائي مرهق وغير مصمم لتلبية احتياجات النساء المعنفات إلكترونيًا، مما يجعله رادعًا محدود الفعالية.
- تحدي الحسابات المجهولة: ضعف التنسيق مع منصات التواصل الاجتماعي يجعل تتبع الحسابات المسيئة أمرًا صعبًا، مما يعوق الإنصاف للضحايا.

ما العمل على صعيد التشريعات والسياسات؟

- **وضع تشريعات متخصصة وشاملة لحماية النساء من العنف الإلكتروني، مع تركيز خاص على الصحافيات.**
- **تطوير آليات قانونية ميسّرة للإبلاغ والمتابعة القضائية، وضمان عدم تعرض الضحايا لممارسات تمييزية.**
- **تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا لضمان إزالة المحتوى المسيء وكشف الحسابات المجهولة المتورطة في الجرائم الإلكترونية.**

تعزيز التشريعات المحلية وفقًا للممارسات الدولية

أ. ضرورة تحديث التشريعات:

- وضع تعريف واضح وشامل للعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي، يشمل التحرش، التهديد، الابتزاز، والتشهير.
- تطوير تشريعات خاصة بمكافحة إساءة استخدام التكنولوجيا لاستهداف النساء، مع مراعاة الأشكال الحديثة للعنف.

ب. وضع سياسات تشريعية شاملة:

- تحديد العقوبات المناسبة: ضمان أن تكون العقوبات متناسبة مع خطورة الأفعال وتأثيرها على الضحية.
- تحديد الأفعال المجرمة: شمل الأفعال المستجدة مثل:
  - نشر المعلومات الشخصية دون إذن.
  - التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي عبر الإنترنت.
  - نشر محتويات حميمة بدافع الانتقام.

ج. مواءمة القوانين مع الحقوق الأساسية:

ضمان أن تكون القوانين متوافقة مع حرية الرأي والتعبير، مع الالتزام بحماية النساء من الأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن العنف الإلكتروني.

أهمية إشراك الفاعلين الأساسيين

يتطلب التصدي الفعال للعنف الإلكتروني تعاونًا بين الجهات المعنية:

- المشرعون: لضمان تحديث القوانين بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية.
- المنظمات الدولية والمحلية: لتوفير الدراسات والإرشادات والدعم الفني.
- منصات التواصل الاجتماعي: لتحمل مسؤولياتها في رصد المحتوى المؤذي وحذفه بسرعة.

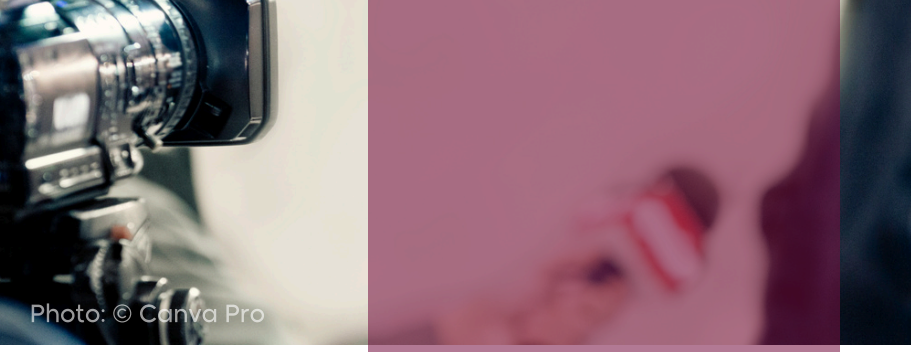

٤ توصيات لمكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء في لبنان

إن العنف الإلكتروني ضد المرأة في لبنان يشكل تهديداً متزايداً لحقوق الإنسان ويأخذ أشكالاً متعددة تؤثر على حياتها الشخصية والمهنية. ورغم وجود بعض المبادرات، لا يزال النظام القانوني في حاجة إلى تحسينات في تطبيق القوانين وتعزيز الوعي المجتمعي لتوفير حماية فعالة للنساء، خاصة الناشطات في الحقل العام لاسيما الصحافيات والناشطات السياسيات.

على صعيد التعاون الدولي

يتطلب مكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة تعزيز التعاون الدولي الشامل الذي يشمل:

- تطوير القوانين المحلية والدولية لمكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء بما يتناسب مع ضمان الحريات الاساسية.
- توفير الدعم الكافي للضحايا وإنشاء آليات فعّالة للإبلاغ والتحقق.
- التوعية المجتمعية حول مخاطر العنف الإلكتروني وكيفية حماية النساء.

على صعيد التشريعات المحلية

- تطوير تشريعات خاصة بالعنف الإلكتروني: من خلال تحسين آليات الإبلاغ والحماية للمراة، وتحديث الإطار القانوني لضمان بيئة رقمية خالية من العنف الجندري.
- تعديل قانون العقوبات اللبناني: يجب مراجعة النصوص القانونية التي تعود إلى عام 1943 لتواكب تطور التكنولوجيا والعنف الإلكتروني، مثل التهديدات والابتزاز.
- تحديد آليات لتنفيذ الاطر القانونية : اذ تحتاج قوانين مثل قانون التحرش الجنسي إلى تطبيق مؤسساتي فعّال، مع تخصيص الموارد البشرية والمادية اللازمة.

على صعيد المؤسسات القانونية والتنفيذية

- تعزيز تدريب الشرطة والقضاة: لضمان التعامل الفعّال مع قضايا العنف الإلكتروني ضد النساء في التحقيق والمحاكمات.
- دعم المؤسسات المعنية: من خلال توفير الموارد اللازمة والتقييمات السنوية لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وطرق الحد منها.

على صعيد المنصات الرقمية

- تطوير أدوات رقمية لمكافحة العنف الإلكتروني: تركز على حماية النساء الناشطات في الحقل العام، مثل الصحافيات والناشطات الحقوقيات، من الاعتداءات الإلكترونية.
- تعزيز التعاون مع المجتمع المدني: من خلال شراكات لتطوير السياسات التي تحسن الأمان الرقمي للنساء وتعزز مشاركتهن في النقاشات العامة عبر الإنترنت.

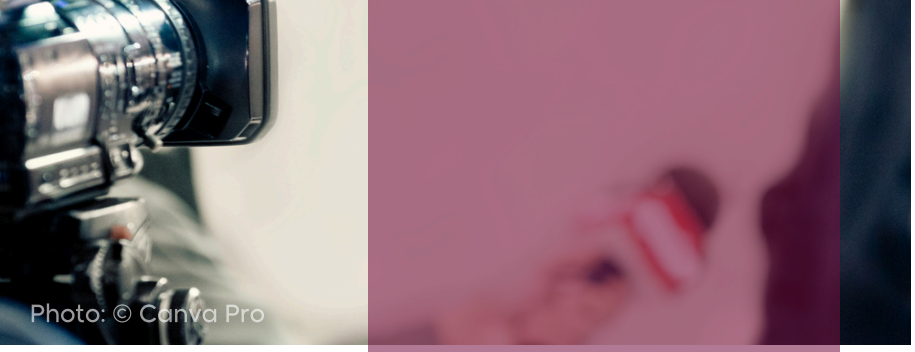

على صعيد المجتمع المدني

- التوعية والتدريب على حماية النساء إلكترونيًا: تعزيز الوعي حول كيفية حماية النساء من التحرش والمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل حظر الأشخاص المسيئين والإبلاغ عنهم.
- إطلاق برامج توعية مجتمعية: تهدف إلى توعية المجتمع بمخاطر العنف الإلكتروني وطرق الحماية منه، مع دعم التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم للضحايا.
- إنشاء منصات دعم وتوجيه: تتيح للنساء المعرضات للعنف الإلكتروني الحصول على استشارات ودعم فوري، بالإضافة إلى حملات التوعية لدعمهن في مواجهة هذه الممارسات.
- متابعة توثيق العنف ضد المرأة والمساعدة في تطوير آليات التبليغ

خط ساخن لمهارات للتبليغ عن العنف الالكتروني للنساء الناشطات في الحقل العام

أطلقت مهارات ومدنيات مبادرة لدعم الناشطات في الحقل العام اللواتي يتعرضن للعنف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ووضعت خطًا ساخنًا لخدمتهن (+96176971616). تعمل مهارات عبر شراكتها مع ميتا (META) التي تملك مواقع ميتا (فيسبوك سابقا) وواتساب وانستجرام باستخدام طرق التبليغ المباشر الذي تتيحه هذه الشراكة لكل محتوى يتعارض مع السياسات المجتمعية لهذه المنصات.

مؤسسة مهارات هي جزء من آلية التبليغ والإحالة التي تم إطلاقها بالشراكة مع عدة منظمات، من بينها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، جمعية الشفافية الدولية لبنان - لا فساد، مؤسسة مدنيات، مؤسسة فيفتي فيفتي، ومعهد الدراسات النسائية في العالم العربي - الجامعة اللبنانية الأميركية، وذلك بهدف تأمين الحماية للنساء من العنف السياسي. كما يمكن للناشطين والناشطات الاستفادة من تطبيق "نَفَس" التابع لمنظمة كفى عنف واستغلال، للإبلاغ عن أي انتهاكات قد يواجهونها.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني:
info@maharatfoundation.org

صور الغلاف: © Canva Pro

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٥